الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/772
20 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البندان ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال

منع الجريمة والعدالة الجنائية
المراقبة الدولية للمخدرات

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، موجهة إليكم من سعادة السيد عثمان إرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) حسين أ. سليم
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة إلى
الأمين العام من سعادة السيد عثمان إرتوغ

يشرفني أن أشير إلى البيان الذي أدلى به المندوب القبرصي اليوناني في جلسة اللجنة الثالثة المعقودة في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥، في إطار البندين ١٠٦ (منع الجريمة والعدالة الجنائية). و ١٠٨ من جدول الأعمال (المراقبة الدولية للمخدرات). هذا البيان يحتوي على مزاعم لا أساس لها على الإطلاق وتتناقض وواقع الأمور في قبرص، ونظرا لعدم وجود أي مندوب قبرصي تركي في الجلسة المذكورة، بسبب اغتصاب الجانب القبرصي اليوناني اسم "حكومة قبرص" واحتكاره المستمر له منذ عام ١٩٦٣، أجدني مضطرا إلى الرد على هذه المزاعم كتابة لإعادة الأمور إلى نصابها.

فالوفد القبرصي اليوناني يموه، في بيانه، الواقع المتمثل في أن مسؤولية تقسيم الجزيرة تقع على عاتق الجانب القبرصي اليوناني، وذلك عن طريق وصفه للوجود العسكري المشروع لقوة ضامنة على أنه "احتلال" . والحقيقة هي أن الاحتلال الوحيد في الجزيرة قام به الجانب القبرصي اليوناني وهو احتلال دام ٣٢ عاما لمقر حكومة جمهورية قبرص التي كانت تتألف آنذاك من طائفتين.

وفيما يتعلق بالجرائم عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات، فإن التغطية الصحفية الدولية الأخيرة للمنطقة لا تترك مجالا لأي شك حول تحديد أي جزء من قبرص هو الذي لا يستخدم فقط كمركز لتهريب السلاح، والاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال وغيرها من الأنشطة الاجرامية، بل يقوم أيضا بانتهاك الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة انتهاكا صارخا. فقد كتبت النيويورك تايمز في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والواشنطن تايمز في ٢٠ أيار/مايو و ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والديلي ميل في ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٥، والاكسبريس في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥ في تقاريرها بشكل مستفيض عن هذه الأنشطة غير المشروعة في جنوب قبرص الخاضع للإدارة القبرصية اليونانية، وربطتها بصورة مباشرة ببعض المسؤولين القبارصة اليونانيين. ففي مقال للنيويورك تايمز صادر بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، مثلا، تحت عنوان "شواطئ قبرص تغسل الأموال القذرة"، أفيد "... أن كبار السياسيين والمسؤولين التنفيذيين القبارصة وصلوا إلى حد استخدام مشاريعهم التجارية كواجهات لشركات صربية تسعى إلى كسر طوق الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا". وعلى نحو شبيه بذلك، أفيد في مقال معنون "أثر الخديعة الذي يراوغ حظر السلاح" نشر في الديلي ميل في ١٥ آب/اغسطس ١٩٩٥، أن بعض "المسؤولين"، في البلد، "حددوا بالإسم كبار المحامين والمسؤولين السياسيين ضمن عداد المشتركين" في الأنشطة غير المشروعة في جنوب قبرص. ويقدم مقال صدر في الاكسبريس في ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٥، تحت عنوان "قبرص: الخدمات على اختلاف أشكالها"، وصفا مستفيضا لعمليات الاتجار بالمخدرات، وتهريب السلاح و "الأموال القذرة" الواردة من بلد آخر، ويتهم أيضا مسؤولين من القبارصة اليونانيين.

ويشير مقال الواشنطن تايمز الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ والمذكور أعلاه إلى أن "ثمة قلق متزايد بشأن أنشطة نحو ٠٠٠ ١٩ شركة مسجلة للقيام بأعمال تجارية في قبرص. ويعتقد المسؤولون في الولايات المتحدة أن عددا من هذه الشركات ضالع في عمليات غسل الأموال وفي عمليات مشابهة يشترك فيها رجال أعمال غير معروفين ..."، بينما يفيد المقال الصادر في الاكسبريس "نحن على حدود الشرق الأوسط. وهناك العديد من الذين يقومون بالاتجار غير المشروع والذين يستخدمون الجزيرة التي تقع عند مفترق الطرق بين أوروبا والشرق الأوسط كقاعدة لوجستية".

وإزاء هذه الأدلة العارمة على اللامشروعية المستفحلة في جنوب قبرص، يجدر بالإدارة القبرصية اليونانية أن تركز جهودها على تنظيف بيتها بدلا من توجيه الاتهامات الكاذبة إلى الآخرين. ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المجال هو الحالات الواسعة الانتشار من التعذيب ووحشية الشرطة التي ترتكبها الشرطة القبرصية اليونانية مما يثير تساؤلات حول نظام العدالة الجنائية بأسره في الجنوب. وعلى سبيل المثال، فإن تقرير حقوق الإنسان لعام ١٩٩٤ الذي أصدرته وزارة خارجية الولايات المتحدة يذكر "أنه وقعت لدى الطائفة القبرصية اليونانية حوادث تدل على وحشية الشرطة، تشمل قيام الشرطة القبرصية اليونانية بضرب وإبعاد القبارصة الأتراك".

وبرزت، مؤخرا، أدلة تشير إلى أن هذا الاتجاه يتزايد، بدلا من أن تظهر عليه علامات الانخفاض، وقد بلغ حدا فاضحا، إذ تم اكتشاف غرفة للتعذيب في مقر الشرطة في بلدة ليماصول، حيث يجري إخضاع المحتجزين لضروب من التعذيب المنظم والمعاملة اللاإنسانية. وقد أدى هذا الاكتشاف الذي ذاع على نطاق واسع في الصحافة القبرصية اليونانية إلى إحداث هزة في المجتمع القبرصي اليوناني. وقيل إن تقريرا أعدته لجنة خاصة شكلت بموجب قرار مجلس الوزراء القبرص اليوناني، ويغطي الفترة ما بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٣، يصف معاملة المحتجزين على أنها تعيد إلى الأذهان "محاكم التفتيش في العصور الوسطى".

وفي غضون ذلك، علـّقت المنظمة غير الحكومية التي يوجد مقرها في جنوب قبرص، المسماة "الرابطة الدولية لحماية حقوق الإنسان في قبرص" على أن ما يتضمنه التقرير المذكور يشبه طرق التعذيب المتبعة في "دولة بوليسية". وأفادت الجريدة القبرصية اليونانية اليومية سايبروس ميل في عددها الصادر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ إشارة إلى مقر الشرطة المركزية في ليماصول، تحت عنوان "غرفة التعذيب: شرطة ليماصول تنهال بالضرب الوحشي على المشتبه فيهم إلى أن يغمى عليهم" وأنه "في هذا المبنى يوجد مكتب تقوم شرطة ليماصول فيه بتعليق المشتبه فيهم رأسا على عقب بالحبال المدلاة من السقف ورؤوسهم مغطاة بقلنسوات. وفي غرفة التعذيب، يـُسحق الرجال ضربا، ويتم تعريض أعضائهم التناسلية للصدمات الكهربائية كما يـُضربون تكرارا على أعقاب أقدامهم".

واضطرت إدارة قبرص اليونانية إلى الاعتراف رسميا بممارسة التعذيب المنظم في جنوب قبرص، مثلما أفيد على نطاق واسع في تقارير صحافة قبرص اليونانية، وذلك بعد مواجهتها بهذه الفضائح المثيرة.

والشرطة القبرصية اليونانية، التي تعامل مواطنيها بالطريقة الموصوفة أعلاه، دأبت على معاملة حفنة من القبارصة الأتراك الباقين في الجنوب بطريقة لا تقل عن ذلك بشاعة. ومن الأمثلة على ذلك الاحتجاز غير المشروع، والتعذيب والإبعاد القسري لـ ٢٢ من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٤، مثلما جاء في تقرير وزارة خارجية الولايات المتحدة المشار إليه آنفا، وفي تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤ (S/1994/680) الذي أفاد بشأن هؤلاء القبارصة الأتراك المساكين بما يلي "... إن الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك مواد كافية تؤيد ظاهريا جدارة الادعاءات المثارة بالتصديق" (الفقرة ٣٩). وفي قضية تعذيب فاضحة أقرب عهدا، اختطفت الشرطة اليونانية بطريق القسر عشية ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، شخصا قبرصيا تركيا يُدعى أركان إغماز، بينما كان يعمل في حقله في المنطقة العازلة التي تسيطر عليها الأمم المتحدة، في ضاحية قرية أكينسيلار في شمال قبرص، وقد جرى تعذيبه بعد ذلك. وقدم الجانب التركي احتجاجا على ذلك إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، وطالب بإعادة إغماز إلى الجانب القبرصي التركي دونما تأخير. ولم يسمح الجانب القبرص اليوناني لوقت طويل حتى بالوصول إلى المجني عليه رغم المبادرات التي قام بها الجانب القبرصي التركي لهذه الغاية.

وعلى إثر الاحتجاجات التي قدمت على أعلى المستويات، سُمح في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، لطبيب قبرصي تركي، يُدعى كايا بيكيروغلو وبصحبته كبير ضباط الشؤون الإنسانية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص، المقدم تيروسو، بزيارة إغماز في السجن العام لقبرص اليونانية في جنوب قبرص. ولدى فحصه للمجني عليه، أفاد الدكتور بيكيروغلو بشكل قاطع أن إغماز تعرض لتعذيب شديد، وتحقق من وجود جروح، وكسور وأورام في مختلف أجزاء جسد السيد إغماز نتيجة لضربه بالعصي والأيدي وتعرضه لأدوات قاطعة. وقد باءت الجهود التي بُذلت لإعادة ضحية التعذيب إلى الجانب القبرصي التركي بواسطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص بالفشل حتى الآن.

ويتضح مما سبق عرضه أعلاه أن ما يدعيه الجانب القبرصي اليوناني من احترام لحكم القانون ما هو إلا لغو فارغ. فازدراؤه الوقح لجميع القواعد القانونية، والدستورية وحقوق الإنسان قديم قِدم بدايات النزاع القبرصي في أوائل الستينات عندما قام القبارصة اليونانيون بمهاجمة ١٠٣ قرى قبرصية تركية وتدميرها في جميع أنحاء الجزيرة، وأجبروا ربع السكان القبارصة الأتراك على هجر بيوتهم وممتلكاتهم. ولو أن القبارصة اليونانيين أظهروا أي احترام لحكم القانون أو حقوق الإنسان في قبرص، لما أقدموا على ارتكاب هذا العنف، أو طرد شركائهم القبارصة الأتراك في الجمهورية المكونة من الطائفتين من آلية الدولة بأسرها آنذاك، مدمرين بذلك الجمهورية ذات القوميتين، ومفجرين الأحداث التي أعقبت ذلك. وما كانوا ليجعلوا من الحياة جحيما حيا للقبارصة الأتراك في الإحدى عشر عام التالية، إذ أكرهوهم على التجمع في جيوب شبيهة بمعسكرات الاعتقال تغطي مساحة ٣ في المائة فقط من إقليم الجمهورية التي كانت قائمة آنذاك.

وقد أضاف الانقلاب اليوناني الذي وقع في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ عملا غير مشروع إلى أعمال غير مشروعة أخرى وقضى على جميع الادعاءات القائلة بأن قبرص ما تزال بلدا مستقلا، وليس "قاعدة أمامية للهلانية" في شرقي البحر المتوسط. ففي ظل هذه الظروف أجبرت تركيا على التدخل، عملا بمعاهدة الضمانة لعام ١٩٦٠، واضعة بذلك حدا لهذه المأساوية.

وباتت محاولة إلصاق الملامة بالآخرين عن نتائج الأحداث التي تسببوا فيها هم أنفسهم سمة مميزة للجانب القبرصي اليوناني، ولكن لا بد من إدراك أن هذا الموقف يتنافى تماما مع أي مفهوم لبناء الثقة بين الطائفتين وإيجاد حل عادل ودائم في الجزيرة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٠٦ و ١٠٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) عثمان إرتوغ
الممثل
الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

- - - - -